

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

ويحتمل ارادة فعل الامامه كما صرح به بعض شيوخنا في مصنفه .

قال وان يؤم في الجمعه والعيد مع عدم امام خاص لهما .

الا ان الحمل على هذا يلزم منه ان يكون له الاقامه أوالإمامة الا في بقعه من عمله لا في جميع عمله اذ لا يمكن منه الفعل الا في بقعه واحده منه وهو خلاف الظاهر من اطلاق ان له فعل ذلك في عمله انتهى .

قلت عبارته في الرعايتين والحاوى وأن يؤم في الجمعه والعيد كما في نقله الحارثي عن بعض مشايخه .

فائده من جمله ما نستفيده مما ذكره المصنف هنا النظر في عمل مصالح عمله بكف الاذى عن طرقات المسلمين واقليتهم وتصفح حال شهوده وامنائهم والاستبدال ممن ثبت جرحه منهم . وينظر ايضا في اقوال الغائبين .

على ما ياتي في اواخر باب اداب القاضي .

قوله فاما جباية الخراج واخذ الصدقه فعلى وجهين .

ومحلها اذا لم يختما بعامل .

واطلقهما في الهداية والمذهب والمستوعب والخلصه والمغنى والهادي والمحزر والشرح والرعايتين والحاوى الصغير وغيرهم .

احدهما يستفادان بالولايه وهو المذهب .

صححه في التصحيح والنظم كما تقدم .

وجزم به في الوجيز وتذكرة بن عبدوس .

وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني لا يستفادان بها .

وهو ظاهر كلامه في المنور ومنتخب الادمى